مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: صنع العقيدة العسكرية في العراق بعد 2003
اسم الكاتب: م.د. سعدي ابراهيم حسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7265
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 20:22 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

صنع العقيدة العسكرية في العراق بعد 2003

م.د. سعدي ابراهيم حسين(*)
saadealibrahim@yahoo.com

الملخص

تعتبر العقيدة العسكرية من الامور المهمة جدا بالنسبة لكل جيوش العالم ، لذلك تهتم الدول بها ، وتقوم الحكومات بأنشائها .

العراق بسبب الظروف التي مرت به عقب عام 2003 ، صار يحتاج الى صنع عقيدة عسكرية وطنية جديدة ، تسهم في تحسين اداء الجيش ، وتجعله سور لحماية الوطن .

هذه العقيدة يجب ان يتم صنعها بالرجوع الى تاريخ العراق وحضارة العراق ، وارض العراق ، وهوية العراق الوطنية . ويجب ان يكون ولاء الجيش للعراق فقط وليس للدين او القومية او المدينة .

العقيدة العسكرية ينبغي ادادها من قبل فيرق مختص، هذا الفريق الذي يقوم بصنع العقيدة العسكرية يجب ان يتميز بالحياد وان يتميز بالوطنية. وان يضم علماء من تخصصات مختلفة، مثل التاريخ والعلوم السياسية والعلوم العسكرية. وان تحدد له فترة زمنية معينة.

العقيدة العسكرية يجب ان يصوت عليها في البرلمان العراقي، وتصدر بقانون لكي تصبح سياسة عامة للبلاد في الفترة المقبلة.

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء.

The establishment of military doctrine in Iraq after 2003

Dr. SAADI IBRAHIM HUSSEIN

Abstract

Military doctrine is very important for all the armies of the world, so countries are interested in it, and the governments are creating it.

Iraq because of the circumstances that followed it after 2003, it needs to create a new national military doctrine, which contribute to improving the performance of the army, and make it a wall to protect the homeland.

This doctrine must be made by reference to the history of Iraq and the civilization of Iraq, the land of Iraq, and Iraq's national identity. It must be the loyalty of the army to Iraq only and not to religion or nationalism or the city.

Military doctrine should be provided by a competent expert. This team that makes military doctrine must be neutral and patriotic. And include scientists from various disciplines, such as history, political science and military science. And to set a certain period of time.

The military doctrine must be voted on in the Iraqi parliament and passed by law to become the general policy of the country in the coming period.

المقدمة:

تحتل العقيدة العسكرية في اغلب جيوش العالم مكانا مهما، على الاخص في الدول المتقدمة، كونها البوصلة التي تضبط اتجاه الجيش وتحدد مساره، والحدود التي ينبغي ان يتحرك بها ، لذلك هي تضع الخطط وترسم السياسات العامة للنهوض بها .

الا ان مسألة العقيدة العسكرية، ليست بالمسألة البسيطة او السهلة، كونها ترتبط بالمتغيرات البيئية المحيطة بها، سواء على الصعيد الداخلي او الخارجي .

واذا كانت الدول المتقدمة قد حسمت موضوعة العقيدة و جعلتها تسير على سكتها الصحيحة، فأن البعض من الدول غير المتقدمة، ومنها العراق لا زال يعاني من عدم وضوح الرؤية العسكرية، بسبب جملة من الظروف والاسباب .

ان مناقشة وبحث العقيدة العسكرية للجيش العراقي بعد عام 2003، و وضع سياسة عامة مقترحة لها، ستكون المحور الاساس لهذا البحث.

الاشكالية :

تتمحور الاشكالية الرئيسة لهذا البحث حول الاجابة عن السؤال الاتي:

هل للجيش العراقي بعد عام 2003 عقيدة عسكرية؟ واذا لم تكن موجودة فهل بالإمكان رسم سياسة عامة لإنتاجها ؟ وما هي مستلزمات او ضمانات نجاحها ؟

الفرضية:

يفترض الباحث، ان الجيش العراقي بعد عام 2003، يعاني من عدم وجود عقيدة عسكرية واضحة، وان العقيدة يجب ان توضح فكرتها وفحواها، ومستلزمات تطبيقها، وان تكون مستمدة من الهوية الوطنية العراقية، وتوضع وفق سياسة عامة محكمة .

الاهمية:

للبحث اهمية كبيرة، تنبع من اهمية الجيش العراقي، والمرحلة المفصلية القادمة ، والتي تتطلب مأسسة القوات المسلحة العراقية و وضعها على الطريق الصحيح .

الاهداف:

يهدف البحث الى تقديم رؤية علمية لصناع السياسة العامة في البلاد، بغية وضع عقيدة عسكرية للجيش في المستقبل .

المنهج:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، القائم على وصف الحالة وتحليلها واعطاء حلول ومقترحات حولها. فضلا عن المدخل المؤسساتي الذي يركز على البحث في المؤسسات ومنها المؤسسة العسكرية محل البحث.

حدود البحث:

للبحث حدود، من الممكن التعرف عليها عبر الاتي:

1 – الحدود المكانية : العراق .

2 – الحدود الزمانية : الفترة ما بعد 2003 .

3 – حدود موضوعية : العقيدة العسكرية ، وكل ما يستلزم الالمام بها وفهمها .

الهيكلية:

يتكون هذا البحث، من ثلاثة مطالب، ففي الاول منها تم تناول مدلولات العقيدة العسكرية ومعانيها والمصطلحات القريبة منها. وفي المطلب الثاني جعلنا من مناقشة موضوعة العقيدة العسكرية قبل عام 2003 موضوعا رئيسا لها. اما في المطلب الثالث فقد خصصنا لمناقشة واقع العقيدة العسكرية بعد عام 2003 .

واخيرا انتهى البحث بالخاتمة، والاستنتاجات والمقترحات وقائمة المصادر.

المطلب الاول: مدلولات العقيدة العسكرية

لم تكن الجيوش معاصرة للإنسان، منذ ظهوره الاول، بل هي مرحلة متقدمة من حياته وتطوره، او بالأحرى هي مرتبطة بانتقاله من الحياة الفردية الى الجماعية .

عندما اصبحت المجموعات البشرية المتحدة اثنيا او مصلحيا، تبحث عن اداة لحمايتها ومساعدتها في قتل الطرائد ومقاتلة الاعداء، وبالتالي انشأت جيوش اولية عبارة عن مجموعة من الذكور يحملون الاسلحة البسيطة التي كانت سائدة في ذلك الزمان .

لكن هذه المجموعات بعد ان تطورت في مراحل لاحقة وشكلت الدول القومية، اصبحت مسألة تنظيم الجيوش وتزويدها بكل ما تحتاجه من مقومات النصر امرا لا مفر منه، ولذلك صار لدينا جيوش نظامية قوية، ومن بين الادوات التي احتاجتها تلك الجيوش، هو العقيدة العسكرية([1]).

وللعقيدة العسكرية معان كثيرة ومتعددة، فالبعض يربطها بطريقة القتال، اي هي اقرب ما تكون الى الخطة العسكرية، وطريقة العمل . فيقال : الجيش البريطاني يقاتل على هذا النحو، والجيش الالماني يقاتل على هذا النحو، وهكذا([2]).

وهناك اخرون ذهبوا باتجاه ثاني، تمثل بالربط ما بين العقيدة العسكرية والعقيدة السياسية والوطنية، بمعنى ان الفكرة التي يقاتل من اجلها الجيش، هل هي الوطن ام جزء من الوطن؟ او بالأحرى القتال من اجل فكرة وطنية ام فرعية؟ ام في سبيل حماية نظام سياسي؟ ام من اجل شخص يسيطر على النظام السياسي ؟ ([3]).

حتى لو كان للمعنى الاول او الفهم الاول للعقيدة العسكرية مناصرين ومؤيدين، الا اننا في هذا البحث سنذهب مع الاتجاه الثاني، وسنبني عليه كل حيثيات البحث، بمعنى ان العقيدة العسكرية تعني الفكرة الوطنية العامة التي يقاتل من اجلها الجيش .

اذا، سلمنا بالتحليل اعلاه، سنكون ملزمين بالإجابة عن عدة اسئلة ، من اهمها : ما هي الهوية الوطنية؟ وما هي العقيدة العسكرية ؟ ومن هي الجهة التي تقوم بوضع العقيدة العسكرية؟ هل هي المؤسسة العسكرية ام النظام السياسي؟

فيما يخص الهوية الوطنية ، فلها تعريفات متعددة، ولكن مفهومها يكاد ان يكون متقارب ، فهي ترمز وتشير الى وجود ولاء وارتباط وجداني وعاطفي بين الشعب وارضه وتاريخه وحاضره ومصيره ومستقبله، وهو على استعداد للتضحية والفداء من اجلها ([4]).

وهناك، من قال هي (اي الهوية الوطنية) عبارة عن مجموعة العناصر المشتركة بين ابناء شعب من الشعوب، تميزه عن بقية الشعوب الاخرى، على ان تنعكس هذه العلامات واللمسات على الدولة ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية ([5]).

اما العقيدة السياسية، فهي البرنامج السياسي الذي تؤمن به النخبة السياسية الحاكمة وتعمل على تطبيقه، وهذه العقيدة ذات الشق السياسي قد تختلف من حزب الى اخر، بل وقد تختلف من شخص يعمل في السياسة الى اخر ([6]).

وفيما يتعلق بالجهة التي تصوغ العقيدة العسكرية، فهذه العقيدة هي سياسة عامة، تصاغ من قبل النظام السياسي، وهي تعكس عقيدته السياسية، وتوجهاته وقرأته لتاريخ البلاد وحاضرها ومستقبلها . لكن لا ضير من ان يكون للجيش عبر وزارة الدفاع مساهمة في هذه المسألة، من خلال رسم صورة العدو، وتسلسله ومدى خطورته الحقيقية والوهمية([7]).

هذه العقيدة تلازم جميع صنوف الجيش وتشكيلاته، وتكون هي الاساس الذي يندفع ويتشجع ويعبأ من أجله، و لا يمكن ان يفعل الشيء نفسه مع اي شيء اخر: هوية فرعية او ارض او مال او غيره. ولكن من الممكن ان تلجأ الدول الى تعزيز هذه العقيدة بأن تضفي عليها سمة دينية مقدسة، على الاخص في البلدان التي يوجد فيها دين واحد، حيث يوظف الدين لدعم العقيدة العسكرية([8]).

اذن، ان العقيدة العسكرية لها معان متعددة، لكننا في هذا البحث سنأخذ بالمعنى الذي يشير الى ان العقيدة العسكرية، ما هي الا الفكرة التي يقاتل من اجلها الجيش وفي سبيلها، وهي اي العقيدة ابنة البيئة، وابنة الهوية الوطنية وتعكس نظرة النظام السياسي للأمور .

المطلب الثاني: الجيش العراقي والعقيدة العسكرية قبل عام 2003

لا يمكن لنا ان نتعرف او نفهم العقيدة العسكرية للجيش العراقي، مالم نفهم العقيدة السياسية ومن ثم الهوية الوطنية للبلاد، ومن الممكن ان نقوم بذلك عبر الاتي: ([9])

اولا – العقيدة السياسية :

مر النظام السياسي العراق بهزات عنيفة جعلته من بين الانظمة التي تعاني من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي . فمع كل تغيير سياسي، تتغير العقائد السياسية وتتحول ذات اليمين وذات اليسار. ومن الممكن ان نبين اهم التحولات السياسية و ما رافقها من تحولات عقائدية، عبر الاتي:

1 – العقيدة السياسية للنظام الملكي:

تشكل النظام السياسي الملكي فور تشكيل الدولة العراقية عام 1921، حيث تولى الملك فيصل الاول بعد استفتاء عام عرش البلاد، وبقي النظام يمارس سلطاته في العراق حتى عام 1958 [(10)] .

اما فيما يخص العقيدة السياسية لذلك النظام، فمن المعروف عن الملك وبقية العائلة، انهم من اسرة عربية هاشمية تنحدر من نسل النبي مُحَمَّد، بمعنى انه يحمل فكرتين او توجهين : الاول العربي نتيجة القومية، والثاني الاسلامي نتيجة صلة القربة مع البيت النبوي، لكنهم ، اي الملوك حين اصبحوا رجال دولة كانت عقيدتهم تتمثل في بناء دولة الامة العراقية، لكن بصبغة عربية، اي بتغليب السمة او الهوية العربية على شكل الدولة الرسمي، ويمكن ان نظيف الى الاسباب السابقة، ان الغلبة العددية للعنصر العربي في العراق، ربما انها ساعدت في ذلك ايضا([11]).

2 – العقيدة السياسية للعهد الجمهوري الاول :

في عام 1958، تمكن العسكر من السيطرة على السلطة، فحولوا النظام السياسي من الملكي الى الجمهوري، عندها اصبح عبد الكريم قاسم رئيسا للوزراء، و وزيرا للدفاع، في حين تولى عبد السلام عارف منصب نائب رئيس الوزراء وويز الداخلية .

وفيما يخص العقيدة السياسية للنظام السياسي الجديد، فعلى الرغم من كون تنظيم الضباط الاحرار الذي قاد الثورة كان ذو توجه عروبي قومي، وكان عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف من قياداته المهمة، الا ان عبد الكريم قاسم قد تراجع عن هذا التوجه فور وصوله الى السلطة، ورفع شعار (العراق اولا) وجعله عقيدة سياسة للنظام، واخضع هذه الفكرة للتطبيق، وكانت فيما بعد سبب لخسارته للسلطة ([12]).

3 – العقيدة العسكرية للعهد الجمهوري الثاني والثالث:

عام 1963 تمكن البعثيين من الانقلاب ضد عبد الكريم قاسم، واستلموا السلطة، واعطوا لعبد السلام عارف رئاسة الجمهورية، ولكنه انقلب عليهم بشكل هادئ واخرجهم من الحكم، واصبح هو الحاكم الاوحد للبلاد .

توفي عبد السلام عارف عام 1966، وخلفه على الحكم اخيه عبد الرحمن عارف، الذي حكم البلاد لمدة عامين فقط ([13]).

ان عهدي عبد السلام وعبد الرحمن عارف، كانا ردت فعل على تراجع عبد الكريم قاسم عن العروبة، ولذلك فقد كانت فكرة انشاء الدولة العربية الكبرى، هي العقيدة السياسية للنظام السياسي للفترة من 1963 وحتى عام 1968 ([14]).

4 – العقيدة السياسية للعهد الجمهوري الرابع:

نجح البعثيون بالعودة الى السلطة عام 1968، عندما اطاحوا بعبد الرحمن عارف، وحكموا البلاد حتى عام 2003، وتناوب على رئاسة الجمهورية رئيسان فقط، هما احمد حسن البكر وصدام حسين ([15]).

وكان السبب المعلن للعودة الى السلطة هو فشل الاخوين عبد السلام وعبد الرحمن في تفعيل العقيدة السياسية المتمثلة بتشكيل الدولة العربية الكبرى، وانهم جاءوا لفعل ذلك، اي ان العقيدة للسياسية للفترة من عام 1968 وحتى 2003، كانت تقوم على قاعدة سعي العراق لأن يكون جزء من دولة عربية كبرى، لكن مع بناء العراق في البداية، وربما ان البعثيون كانوا يفكرون بالحل العسكري، او الاتحاد الاجباري ([16]).

ثانيا – الهوية الوطنية العراقية:

من الممكن ان نتناول الهوية الوطنية العراقية من وجهة نظر النظام السياسي في مرحلة ما قبل عام 2003، من خلال الاتي:

1 – الهوية الوطنية في العهد الملكي:

ان الاساس الذي اختير فيه الملك فيصل الاول والعائلة المالكة بموجبه لحكم العراق، انما تمثل في انه من اصل عربي، وانه قاتل مع الانكليز ضد الدولة الاسلامية العثمانية، وبالتالي فهو مناسب لحكم بلد عربي مثل العراق، او على الاقل يشكل العرب نسبة عظيمة منه.

ان هذا الاساس الذي اختير فيه النظام السياسي العراقي في تلك الفترة، قد جعل من اضفاء الهوية العربية على العراق امرا منطقيا ، ولكنه لم يكن حماسيا، ولم يكن نابعا عن تنشئة سياسية – اجتماعية، او عن سياسة عامة وخطة علمية، بل كان امرا مستعجلا منفصلا عن الروح والوجدان العراقي .هنا كان الملك فيصل الاول واولاده حكماء الى حد ما، عندما اعطوا الهوية الوطنية العراقية ميزة وصفة العراقوية – العروبية، بمعنى ان يكون العراق عراقيا، او دولة الامة العراقية، ذي الصبغة العروبية . وادخل هذا الفهم للهوية الوطنية الى كل مؤسسات الدولة، على الاخص التربية والتعليم ([17]) .

2 – الهوية الوطنية في العهد الجمهوري الاول:

وفي هذا العهد نجد ان الهوية الوطنية العراقية، كانت انعكاس لتوجهات النخبة الحاكمة على الاخص عبد الكريم قاسم، الذي رأى ان بناء العراق اولى من تحقيق الوحدة العربية، ومن جهة اخرى رأى ان العراق امة لها حضارة عريقة وانها لا تتشابه مع بقية الدول العربية الطارئة، لذلك لابد من الرجوع الى السومريين والبابليين وتنشئة الاجيال القادمة على هذا الاساس، وفعلا تم الايعاز الى مؤسسات الدولة في تلك الفترة الى البدء بالتركيز على العمق الحضاري للعراق وليس العمق العربي او الاسلامي ([18]).

2 – الهوية الوطنية العراقية في العهد الجمهوري الثاني والثالث:

ان الهوية العراقية الوطنية ابان حكم الاخوين عبد السلام وعبد الرحمن عارف، صارت تميل كل الميل نحو الوحدة العربية، او بالأحرى ان تفسير النخبة الحاكمة للهوية كان هكذا .

اي ان العراق ما هو الا جزء من امة اكبر هي الامة العربية، التي يعمل النظام والشعب بقوة على تحقيقها، من خلال تنشئة الاجيال القادمة المدنية والعسكرية على هذه السمة والمبدأ([19]).

3 – الهوية الوطنية العراقية في العهد الجمهوري الرابع:

خلال العهد الجمهوري الرابع، استمرت هوية العراق الوطنية قائمة على نفس الفكرة، وهي ان العراق بلد عربي، وهو جزء من الامة العربية، التي يسعى مع غيره من الاقطار لتحقيق وحدتها الغائبة، مع ملاحظة ان النظام كان في الوقت عينه يركز على الحضارات العراقية القديمة، ويحاول ان يمزج بينها وبين العروبة دون جدوى او دون ان يستند الى حقائق علمية مقنعة ([20]).

ثالثا – العقيدة العسكرية في العراق قبل عام 2003:

مثلما اشرنا سابقا، فأن هناك علاقة قوية ما بين العقيدة السياسية والهوية الوطنية والعقيدة العسكرية، ولكي نتعرف على العقيدة العسكرية للجيش العراقي قبل عام **2003**، فلابد لنا من ان نتناول العقيدة العسكرية بحسب تعدد الانظمة التي تعاقبت على البلاد، وكما يأتي:

1 – العقيدة العسكرية في العهد الملكي :

ان ولادة الجيش العراقي في فترة الحكم الملكي، قد جعلت من وجود عقيدة واضحة له امرا غير مؤكد، كون العقيدة تحتاج الى فترة طويلة من الزمن تسبقها حلقات ومراحل اخرى، من اهمها ترميم وتوضيح الهوية الوطنية، وعلى هذا الاساس نستطيع ان نقول بأن عقيدة الجيش العراقي في تلك الفترة، لم تكن موجودة بل كان هناك ولاء والتزام مهني من قبل العسكر بتعليمات المؤسسة التي يعملون فيها، خاصة وان النظام لم يدخل في حرب حقيقية مع عدو خارجي [(21)].

مع ملاحظة ان الكلام في الفقرة اعلاه من الممكن ان ينطبق على العقيدة في فترة الملك فيصل الاول فقط . ففي منتصف الثلاثينات وما بعدها، اخذت ثمار التربية والتعليم

والاعلام تؤتي اكلها، وصار المد القومي العربي واضحا في العراق، على الاخص في المؤسسة العسكرية العراقية، وفي هذا الصدد يقول عبد السلام عارف (كان المدرسون العرب في الكلية العسكرية يرضعوننا حب القومية العربية رضعا) .

وبالتالي صار للجيش العراقي عقيدة عسكرية عربية اكثر مما هي عراقية، وهذه العقيدة هي التي دفعته للانقضاض على النظام الملكي وان يستولي على السلطة بحجة السعي نحو الوحدة العربية ([22]).

ثانيا – العقيدة العسكرية في العهد الجمهوري الاول:

ان ارتباط العسكرية بالنظام السياسي وعقيديته السياسية وبالهوية الوطنية، بالمعنى الذي يجعل منها متغيرا تابعا وليس اصيلا او مستقلا، قد رهنها بالمتغيرات المستقلة او الاصلية، اي العقيدة السياسية والهوية الوطنية ، وبما ان النظام السياسي في الزمن الذي كان يدار فيه من قبل عبد الكريم قاسم، قد حمل فهم ومعنى خاص للهوية الوطنية العراقية، يقوم على اعتبار العراق وبناءه وتقويته، اهم من بناء الامة العربية، في الوقت الذي صارت عقيدة الجيش عربية منذ الثلاثينيات، قد اربك وشوه العقيدة العسكرية ايضا، وجعلها تائهة وحائرة مثل الهوية الوطنية، ما بين العراقوية والعروبية، بل وكان للتنازع الفكري القومي والعراقوي اثره ايضا على الجيش، حين انقسم الجيش على نفسه، قسم يتبع قاسم والشيوعيون، واخر يتبع البعثيون والناصريون، وكانت النتائج وخيمة على قاسم نفسه وعلى العراق بأسره ([23]).

ثالثا – العقيدة العسكرية في العهد الجمهوري الثاني والثالث:

في هذا العهد الذي ابتدأ عام **1963**، وانتهى عام **1968**، تمكن القوميون والبعثيون، من تطهير الجيش من كل العناصر غير المتحمسة للوحدة العروبية، وتم تشجيع ودعم العناصر ذات النزعة العربية القومية، وصارت العقيدة العسكرية للجيش العراقي، عقيدة قومية – عربية يؤمن عبرها العسكر بالعدو الحقيقي المفترض والمتمثل بالكيان الصهيوني، وان الجيوش العربية ومنها العراق تعد العدة لتحرير فلسطين ([24]).

رابعا – العقيدة العسكرية في العقد الجمهوري الرابع:

هذا العقد من الممكن ان نصفه، بأنه امتداد للعقد الذي سبقه من حيث التمسك بالفكرة العروبية القومية، ولكنه شهد نقلات نوعية تمثلت في انكفاء النظام السياسي على نفسه، والانشغال بأعداء جدد .

اما من الحيث العقيدة العسكرية فبقي الجيش يؤمن بالقضية الفلسطينية والمعركة الكبرى مع اسرائيل([25]).

اذن، ان العقيدة العسكرية في مرحلة ما قبل عام **2003**، كانت مثل توجهات النخبة الحاكمة والهوية الوطنية للبلاد، وتراوحت ما بين الولاء للنظام السياسي وتنفيذ الأوامر كما في النظام الملكي، وما بين الولاء للشخص الحاكم وفلسفته للدولة القائمة على بناء العراق اولا، كما في فترة عبد الكريم قاسم، او الايمان بالعروبة والقومية العربية، كما في مرحلة عبد السلام وعبد الرحمن عارف .

او الولاء للنظام الحاكم ورموزه، مع عدم تجاهل امكانية خوض حروب قومية في سبيل العروبة .

المطلب الثالث: واقع العقيدة العسكرية للجيش العراقي بعد عام 2003

وقع العراق بأسره تحت سيطرة الولايات المتحدة الامريكية والدول المتحالفة معها، في اذار من عام **2003**، وكان من اهم القرارات التي اتخذتها الادارة الامريكية في هذه البلاد، هو قرارها بحل الجيش العراقي، والمؤسسات المتفرعة عنه ([26]).

لكن الادارة الجديدة للبلاد لم تترك العراق من غير جيش، بل سارعت بتشكيل جيش جديد، ولكي نبحث في عقيدة هذا الجيش سنبحث في عقيدة او توجه السلطة الحاكمة، ومن ثم الهوية الوطنية العراقية، واخيرا العقيدة العسكرية، وكما يأتي:

اولا – عقيدة النخبة السياسية الحاكمة :

تغير النظام السياسي العراقي، وتحول من الحكم الفردي، وسيطرة الحزب الواحد، الى التعددية الحزبية المفرطة، حيث امتلأت الساحة بالأحزاب السياسية، وبالشخصيات السياسية المستقلة، وهذه التعددية صاحبها ايضا تعددية في الايدلوجيا والمعتقدات السياسية،

لكنها لم تكن تعددية في البرامج او في الفكر ، بل ان المعتقدات السياسية من الممكن حصرها في الاتي:([27])

1 – تيار اسلامي (الاحزاب السنية والشيعية) .

2 – تيار قومي (كردي – عربي) .

3 – تيار مدني (قوى : ليبرالية – مدنية – شيوعية) .

هذه التيارات قد ثبتت معتقداتها في النظام السياسي العراقي، وباتت تعمل على تطبيقها بشكل عملي على الارض .

ثانيا – الهوية الوطنية العراقية بعد عام 2003:

اشرنا في المطالب السابقة الى ان الهوية الوطنية العراقية هي ترجمة وانعكاس لعقيدة النظام السياسي، ومن خلال الفقرة اعلاه تبين لنا ان النخبة الحاكمة غير متفقة على عقيدة او مبدأ معين كما كان عليه الحال قبل عام 2003 ([28]).

ان هذا التباين في الفكر السياسي للنخبة الحاكمة قد انعكس على مواد الدستور وفقراته، فهو الاخر لم يكن مستقرا ولم يوضح توجه الدولة العراقية العام، بل لقد جعل من هوية العراق الوطنية حائرة وتائهة بين ثلاثة مسارات، او اتجاهات، نستطيع ان نعرفها من خلال استعراض بعض مواده التي تناولت الهوية الوطنية العراقية، وكما يأتي:

1 – مواد تركز على الهوية العربية للعراق ([29]).

2 – مواد تركز على الهوية الاسلامية ([30]).

3 – مواد تركز على الهوية العلمانية والمدنية ([31]).

ان هذا اللبس والتعدد قد خلط الاوراق وضيع الفهم او المعنى الحقيقي للهوية الوطنية، ولم تعد الهوية الوطنية الملتبسة محصورة في النظام السياسي فحسب، بل امتد أثرها الى كل مؤسسات الدولة وتفرعاتها المختلفة، على الاخص ظاهرة الفساد المالي والاداري[32].

ومما ساعد على تعميق ازمة الهوية ايضا، جملة من العوامل الاخرى، ومنها عوامل داخلية واخرى خارجية، من الممكن ان نوضحها عبر الاتي:

على الصعيد الداخلي :

هناك العديد من الاسباب، ومنها :

1 – اسباب سياسية :

هذه الاسباب تمثلت في عدم الاستقرار السياسي الناتج عن المحاصصة، فضلا عن التشتت الفكري، المذهبي والقومي للنخبة الحاكمة، والخلل البين في الدستور العراقي، فأن سوء الادارة السياسية، وخاصة المحاصصة قد اثرت سلبا على بنية الدولة وجعلتها تعاني من استهانة بالوظيفة العامة، وقلة الامانة المهنية والمحسوبية والمنسوبية، في كل فقرات الوزارات ومفاصلها. الامر الذي جعل المواطن العراقي يستظل بالهويات الفرعية بعد ان اصبحت الدولة عاجزة عن ان توفر له متطلباته ([33]).

2 – اسباب امنية :

لقد كان لحل المؤسسة الامنية العراقية عام 2003، اثره السلبي من خلال توليد فراغ امني تمثل في فتح حدود العراق امام التدخل الخارجي، الاقليمي والدولي.

فضلا عن ظهور بعض الجماعات المتطرفة في داخل البلاد، تهدف الى اقصاء اطراف اخرى دون غيرها، مما ولد ردة فعل مماثلة، ادت في النهاية الى ظاهرة عدم الاستقرار الامني والذي انعكس بدوره سلبا على مجمل نواحي الحياة الاخرى ([34]) .

3 – اسباب ثقافية:

ان الثقافة التي زرعتها الانظمة السابقة في الذات العراقية، تجعل المواطن ينظر الى الاساليب الجديدة في الحكم على انها مضادة له ولا تريد مصلحته، حتى لو كانت الديمقراطية هي الطريقة المتبعة في الحكم، لذلك اسيء فهم النظام الديمقراطي من خلال اعتبار البعض من المواطنين ان الديمقراطية تعد فرصة للتعبير عن الهويات الفرعية حتى لو كان من غير ضوابط وحتى لو كان على حساب الهوية الوطنية الجامعة ([35]).

ثانيا – اسباب خارجية:

هناك بعض الاسباب الخارجية التي اضرت بالهوية الوطنية العراقية، من الممكن تناولها عبر الاتي:

1 – اسباب اقليمية:

تتعلق برغبة دول الجوار المحيطة بالعراق عرقلة التجربة التي دشنت فيه بعد عام 2003، وعلى الاخص الديمقراطية منها، خوفا من امكانية انتقالها الى دولهم التي يمارس اغلبها الحكم بشكل غير ديمقراطي. وعلى هذا الاساس فقد لجأت الى زرع الفتن وتشجيعها بغية حرمان النظام السياسي من ارضية مجتمعية مستقرة تساهم في انجاحه ([36]).

2 – اسباب دولية:

هذه الاسباب انما تتمثل في الدعم السطحي الذي تلقاه العراق لتجربته الديمقراطية من المجتمع الدولي، حتى الولايات المتحدة التي كان من المفترض بها ان تساند العراق بقوة، تركته فريسة سهلة للجماعات المتطرفة وسوء الاداء السياسي والاداري، على العكس من بريطانيا التي كانت تساند النظام الملكي بقوة ([37]).

ثالثا – العقيدة العسكرية للجيش العراقي:

اشرنا في اماكن اخرى من هذا البحث، الى ان العقيدة العسكرية تؤخذ وتصنع من فكر النخبة السياسية الحاكمة، ومن الهوية الوطنية العليا للبلاد، وبالتالي فأن واقع عقيدة الجيش العراقي بعد عام 2003، لا يختلف عن العقيدة السياسية للنخبة الحاكمة، وعن واقع الهوية الوطنية العراقية، بمعنى لا توجد عقيدة موحدة للجيش، بل ان هناك عدة عقائد بحسب نفوذ القوى السياسية في المؤسسة العسكرية، ومن الممكن ان نوضحها عبر الاتي:([38])

1 – عقيدة عسكرية سنية:

البعض من العسكر يدينون بولائهم للقوى السياسية السنية التي كانت سببا في تطويعهم والتي تدافع عنهم في حال صادفتهم مشكلة مع وزارتهم.

2 – عقيدة عسكرية شيعية:

البعض من العسكر يدينون بالولاء لبعض القوى السياسية الشيعية للأسباب نفسها.

3 – عقيدة سياسية كردية:

البعض من العسكر يدينون بالولاء لبعض القوى السياسية الكردية للأسباب نفسها.

4 – ولاءات اخرى:

حتى الولاء للقوى السياسية (السنية – الشيعية – الكردية) يقسم الى ولاءات فرعية اخرى، مثل الولاء لشخص دون غيره مثلا .

اذن، ان التشتت في عقيدة النخبة السياسية الحاكمة، واستنادها الى الهويات الفرعية، فضلا عن ازمة الهوية الوطنية العراقية، قد انعكس على العقيدة العسكرية للجيش، الامر الذي جعلها مشتتة وليست موحدة .

الخاتمة :

هكذا، بات واضحا لدينا من ان العقيدة العسكرية بعد عام 2003، تحتاج الى اعادة صياغة بحيث تكون مستندة الى الهوية الوطنية العراقية، وقبل كل ذلك ينبغي ان ترمم الهوية الوطنية، وان تعيد النخبة السياسية الحاكمة النظر في توجهاتها واهدافها، بشكل يخرجها من خانة الدفاع عن الهويات الاولية والفرعية .

وان تتم عملية صنع العقيدة العسكرية، وفق اسس علمية و وطنية تساهم في بناء القوات المسلحة العراقية، وتجعلها داعمة لوحدة البلاد واستقرارها، وحامية للعراق بحدوده وشعبه وثرواته، ومستقبله .

الاستنتاجات :

خرج البحث بجملة من الاستنتاجات، التي من الممكن تناولها عبر الاتي:

اولا – فيما يخص مدلولات العقيدة العسكرية:

ان اقرب المعاني التي تنطوي عليها العقيدة العسكرية، والتي تنسجم مع هذا البحث، تتمثل بأن العقيدة العسكرية هي الفكرة او الشيء الذي يقاتل ويموت من اجله الجيش.

ثانيا – فيما يخص العقيدة العسكرية في مرحلة ما قبل عام 2003:

لم تكن هناك عقيدة واحدة، بل انها تغيرت بتغيير الانظمة السياسية، بل وبتغير الاشخاص احيانا، لكنها على العموم قد تراوحت ما بين العراق اولا او العروبة اولا .

ثالثا – فيما يخص العقيدة العسكرية في مرحلة ما بعد عام 2003:

وتعتبر هذه الفترة من اصعب السنوات على الجيش العراقي، كونه قد افتقر الى العقيدة الواضحة، لأسباب متعددة من اهمها غياب العقيدة السياسية، وازمة الهوية الوطنية العراقية .

رابعا – فيما يخص العقيدة العسكرية المقترحة :

هذه العقيدة ينبغي اعادة صياغتها، من خلال اعتصار التاريخ والحاضر والمستقبل العراقي، على ان تتضمن تعديل الشعارات والرايات والاناشيد وصهرها بحب الوطن والشعب والتاريخ والثروات، وقبل كل ذلك يجب ان تكون منسجمة مع عقيدة سياسية من نفس طبيعتها، فضلا عن اعادة بناء وترميم الهوية الوطنية العراقية.

التوصيات :

1 – ان تتفق النخبة الحاكمة على وضع عقيدة سياسية للحكم، تتضمن الاتفاق على الخطوط العامة ، للأمن القومي للبلاد .

2 – ان تتفق النخبة الحاكمة على تحديد هوية العراق الوطنية، ويفضل ان تستمد من الحضارات القديمة، وان العراق امة لها قوميتها ولغتها، وإمبراطوريتها الغائبة في التاريخ وان الاجيال القادمة مطالبة بأحيائها.

3 – تشكيل فريق او لجنة مختصة بصياغة العقيدة العسكرية العراقية، شرط ان تراعي النقاط الأتية:

أ- معنى العقيدة : العراق بكافة اراضيه، ومكوناته، وتاريخه، وحاضره ومستقبله، هو الشيء الوحيد الذي يقاتل من اجله الجيش.

ب- معنى الدفاع : هو الدفاع الذي يبديه العسكر في سبيل حماية العراق، والحفاظ على امنه واستقراره و وحدته، وثرواته المادية والمعنوية، ملتزما بتعليمات وزارة الدفاع العراقية.

ت- الرايات العسكرية : يعتبر العلم العراقي هو الراية الوحيدة المجاز رفعها في المؤسسة العسكرية، كتعبير عن وحدة البلاد وشعبها ونهجها.

ث- طريقة الدفاع : ان يتعلم الجيش الانضباط وطاعة الأوامر الصادرة من الجهات العليا فقط، او وزارة الدفاع، وليس من الجهات المتنفذة او الاشخاص المؤثرين.

ج- الشعارات العسكرية : ن المهم ان تصاغ الشعارات العسكرية بما ينسجم، والمصلحة العليا للبلاد، وان تكون مشجعة على التضحية والفداء، وحب الوطن وان تنضوي على رمزيات مستوحاة من الحضارات القديمة .

ح- الاناشيد الوطنية : ينبغي ان تكون ذات تقنية عالية، وتحث الجنود على القتال في سبيل حماية الارض والشعب والثروات . وان تستمد من تاريخ العراق وحاضره ومستقبله وان ترتبط بالهوية الوطنية العراقية فقط.

4 – اعادة كتابة النشيد الوطني بأقلام عراقية وبلحن عراقي لأن النشيد الوطني هو صوت الارض .

5 – الرجوع الى المراجع الدينية، لسحب البساط عن العقائد الفرعية التي اقتضتها طبيعة المرحلة.

الهوامش

[1] – ينظر : ادلر الفرد، الطبيعة البشرية، ترجة عادل نجيب بشري، الطبعة الاولى، القاهرة : المجلس الاعلى للثقافة، 2005، ص ص40–43.

[2] – ينظر : سان تسو، فن الحرب، ترجمة ربيع مفتاح، الطبعة الاولى، القاهرة: الشركة العربية للاعلام العلمي، 1995، ص ص18–19.

[3] – جوليان فرند، جوهر السياسة، نقله للعربية فاروق الحميد، الطبعة الاولى، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2016، ص ص424 – 427.

[4] – اليكسي ميكشللي، الهوية، ترجمة علي وطفة، الطبعة الاولى، دمشق : دار النشر الفرنسية، 1993، ص169.

[5] – ينظر : احمد غالب محي جعفر الشلاه، الهوية الوطنية العراقية، دراسة في اشكالية البناء والاستمرارية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010، ص24.

[6] – ينظر: سعاد الشرقاوي، الاحزاب السياسية، الطبعة الاولى، القاهرة: جامعة القاهرة، 2005، ص ص15–17.

[7] – جيمس اندرسون، صنع لسياسة العامة، الطبعة الاولى: دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، ص ص55–58.

[8] – سان تسو، مصدر سابق، ص9.

[9] – الشكل من اعداد الباحث .

[10] – للمزيد من المعلومات حول النظام الملكي العراقي ، ينظر : حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف البزاز، الطبعة الثانية بغداد: دار الحياة،2002، ص 44.

[11]– ينظر: سعدي الابراهيم، مستقبل الدولة العراقية، الطبعة الاولى، بغداد:دار الكتب العلمية،2014، ص111.

[12] – ينظر : سمير عبد، التحليل النفسي لشخصيات سياسية عربية، الطبعة الاولى، دمشق: منشورات علاء الدين، 1992، ص ص100–103.

[13] – سعدي الابراهيم، مستقبل الدولة العراقية، الطبعة الاولى، بغداد: دار الكتب العلمية، 2014، ص ص 102–104.

[14] – عدنان الباججي ، ذاكرة العراق الضباط ابلغوا البزاز بانهم لا يريدون مدنيا، جريدة الشرق الاوسط، العدد 11445، الرياض، 30 اذار 2010.

[15] – سعدي الابراهيم، مصدر سابق، ص 106.

[16] – والدليل على ذلك دخولهم الى الكويت كمحاولة لم يكتب لها النجاح في سبيل فرض الواقع . ينظر كل من : جورج ماكفرن ؛ وليام بولك، الخروج من العراق خطة عملية للانسحاب الان، الطبعة الاولى بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص ص51 –52. عماد خلف جري، سلطة الحزب الواحد واثرها في المشاركة السياسية دراسة تحليلية العراق نموذج، اطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2006، ص109.

[17] – ينظر: وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية والفكرية للحركة القومية (الاستقلالية) في العراق، الطبعة الاولى، بيرو: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985، ص418. القانون الاساسي العراقي لسنة 1925، المواد : 17و 22.

[18] – ينظر : دينا هاتف مكي، النخبة ودورها السياسي في الوطن العربي منذ الاستقلال (العراق ومصر دراسة حالة) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005، ص ص243–245.

[19] – ينظر : سعدي الابراهيم، التحليل النفسي والسياسي لزعماء العراق الجمهوري، الطبعة الاولى، بغداد: دار الكتب العلمية، 2016، ص ص 76–77. و ص104.

[20] – ينظر : دستور العراق المؤقت لعام 1968 ، المادة الاولى .

[21] – حنا بطاطو، مصدر سابق، ص 44.

[22] – ينظر : عارف عبد الرزاق ، في احمد منصور ، شاهد على العصر ، كتاب الالكتروني ، ص ص6609 – 6610 : vb\http:www.ibtesama.comv، .

[23] – خليل ابراهيم حسين ، الصراعات بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين و رفعت الحاج سري والقوميين ، بغداد : دار الحرية للطباعة ، 1988 ، ص13 ، ص25، ص40.

[24] – ينظر : سعدي الابراهيم ، التحليل النفسي والسياسي لزعماء العراق الجمهوري، الطبعة الاولى، بغداد: دار الكتب العلمية، 2016، ص ص78–85.

[25] – هنيري كيسنجر، مذكرات هنيري كيسنجر، الجزء الاول، ترجمة عاطف احمد عمران، الطبعة الاولى، عمان: الالية للنشر والتوزيع، 2005، ص542.

[26] – ينظر : مُحَمَّد صادق الهاشمي، الاحتلال الامريكي للعراق ومشروع الشرق الاوسط تداعياته ونتائجه، الطبعة الاولى، بغداد: مركز العراق للدراسات، 2005، ص27.

[27] – ينظر كل من : جابر حبيب جابر، تعددية مفرطة، جريدة الشرق الاوسط، 11303، 8 نوفمبر 2010، الرياض . سيناء علي محمود، التعددية الحزبية في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2011 ص ص189–195.

28 – ينظر كل من : نجم طارش عبدالله العنزي، التعددية واثرها على الوحدة الوطنية (دراسة الموذج الماليزي)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2011، ص ص320–326.

[29] – دستور العراق الدائم، لعام 2005، المادة (3) .

[30] – دستور العراق الدائم، لعام 2005، المادة (2) .

[31] – دستور العراق الدائم، لعام 2005، المادة (106) .

[32]– خضر عباس عطوان، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، البحوث المشاركة في المؤتمر الذي عقدته هيئة النزاهة بتاريخ 2008/12/31، بغداد : http:www.nazaha.19/comf7–soi10pdf

[33]– جابر حبيب جابر، الاسوأ من المخاصصة، صحيفة الشرق الاوسط، العدد (11247)، في 13 ايلول 2009.

[34] – عدي فالح حسين، العنف السياسي في العراق بعد عام 2003 دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010، ص ص91–95.

[35] – ينظر : رهبة اسودي حسين، المثقف والسلطة للفترة 1968 – 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006، ص ص143–144.

[36] – عدي فالح حسين، مصدر سابق، ص94.

[37] – ينظر كل من : مُحَمَّد صادق الهاشمي، مصدر سابق، ص22. مجدي كامل، كيف تبيع امريكا اصدقائها، الطبعة الاولى، دمشق : دار الكتاب العربي، 2008، ص ص5–6.

[38] – ينظر الاتي : سعدي الابراهيم، العراق والعقيدة العسكرية، مقال منشور في جريدة المشرق الدولية، العدد 4178، في 2018/11/5، ص2.

دستور العراق الدائم، المادة 9 ، اولا، أ . هشام الهاشمي، عالم داعش، من النشأة الى اعلان الخلافة، الطبعة الاولى، بغداد : دار الحكمة، 2005، ص313.